قائمة الرافدين برئاسة النائب يونادم كنا تشارك في انتخابات

الضياء
بهرا

خواطر تاريخية

عدنان الحسني

"ايفرست"

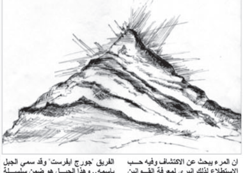

ان المرء يبحث عن الاكتشاف وفيه حب الاستطلاع لذلك انبرى لمعرفة القوانين الطبيعية وراح يستكشف اسرار تلك العلوم من كل ذلك برز رجال ارتبطت اسماؤهم بشتى صنوف العلوم... فكان انشتاين في العلوم التي تعنى بالزمن والحسابات وكان قبل ذلك ابن سينا والرازي.. وكان الزهراوي في الطب وكان دالتون في الفيزياء والكيمياء.. وكان نيوتن.. ولطالما حلم الانسان بتحقيق ما يصبو اليه ويسعى لاجله.. اراد ان يصل الى اقاصي الارض فسخر العلوم وبحث في قوانينها وراح يدرسها ليستكشف الحقائق من اجل هدف جعله نصب عينيه ليحقق ذلك لا من اجل ارضاء طموحه بل ليكون ذلك الانجاز ذا فائدة تعم على البشرية.. اخترق الاثير فوصل واجتاز السحاب فلامست حواسه سطح القمر.. واصبح الحلم حقيقة فسبحان الله الذي علم الانسان ما لم يعلم..

ومما حلم به هو الوصول الى اصعب الاماكن التي لابد من الوصول اليها من ان يكون ذا ارادة صلبة وان يتغلب على الصعوبات التي ستواجهه وهذا هو مراد الباحثين عن الاسرار في الاكتشافات وكم منا سمع وعرف.. ما ان يمر بسمعه قمة ايفرست تأخذه الافكار نحو صعوبة الوصول وهول تلك المرتفعات وكم هو شاق الوصول اليها.. لذلك كان الكثير قد حاول الوصول الى قمة ذلك الجبل.. فما هو جبل ايفرست ومن الذي كان اول من وصل اليه وقد نقش اسمه بحروف تبقى خالدة في التاريخ.

عرفت قمة ايفرست قبل حوالي مائة سنة وذلك عن طريق مجموعة من الحسابات التي نظمتها بعثة ارادت تدوين خريطة لهذا الجبل والمنطقة اذ كان رئيس هذا الفريق "جورج ايفرست" وقد سمي الجبل باسمه.. وهذا الجبل هو ضمن سلسلة جبال الهملايا.. يبلغ ارتفاع هذه القمة حوالي ثمانية الاف وثمانمئة واربعة مترا حيث يمر بالنيبال والصين وشمال الهند، وهناك منطقة ضمن نطاق هذا الجبل تعرف بمنطقة الموت حيث الارتفاع الشاهق والظروف المناخية الصعبة فالرياح تهب طوال الوقت لا يعرف لها فصل ولذلك تكون المناطق المحيطة بالقمة خالية من الثلوج، وهو جبل حديث التكوين جيولوجيا وقد تكون من ارتفاع طبقات الحجر الجيري، يتطلب تسلق ايفرست جهدا واصرارا وفي ايامنا هذه هناك بعض الشركات التي تتكفل بهذه المهمة فهي تقوم بتوفير الرعاية الكاملة سواءً اكان ذلك من الناحية التكنيكية او الاجتماعية، وقد يتطلب هذا مبلغا كبيرا من المال يقارب الـ75 الف دولار اذ يتجاوز فيها المتسلق او السائح عدة قرى.. اخرها يقع على ارتفاع حوالي ثلاثة الاف متر من ناحية النيبال والنيباليون الذين يعيشون على سفح هذا الجبل يستطيعون وبكل تأكيد ان يكونوا ادلاء ومرشدين للمتسلقين او السواح ومن ثم وبعد المرور بهذه القرى يتم الوصول الى المخيم الاول وهو يقع على ارتفاع 5500 متر ومن ثم المخيم الثاني ويقع على ارتفاع 6500 متر ثم المخيم الثالث وهو على ارتفاع 8100 متر تقريبا ومن هذا الارتفاع يبدأ المتسلقون مشوارهم نحو القمة ومن الجدير بالذكر ان اول من وصل الى هذه القمة والتي تقع على ارتفاع 8844 مترا هو النيوزلندي ادموند هيلاري مع دليله النيبالي نورغاي وذلك العام 1953 ميلادي وفي شهر مايو..

الوعي.. وثقافة الحوار

د. غضنفر حكمت الشيخ

اعادة بناء المجتمع المدني يهدف الى الارتقاء بحقوق الانسان وحمايتها في العراق فضلا عن تطوير الثقافة الديمقراطية في خوض الحوار من خلال بث الوعي التحرري الديمقراطي بشكل عام وخلق وعي دستوري قانوني بشكل خاص.

واهم النشاطات التي يجب ان نسعى اليها عزيزي القارئ الكريم هي التوعية وبمفهومها الواسع الشامل والتام واخص بالذكر التوعية الدستورية وايضاح المفاهيم الانتخابية والدعوة الى الوحدة والتكاتف والانتباه الى اهمية الدستور.

ان شرح المبادئ الاساسية للدستور يتطلب اقناع المتلقي لاحتواء وتقبل الفكرة الحديثة بوعي ذي نزعة وديّة تجاه تقبل الاخر بروح وطنية وتعايش سلمي لترسيخ المواطنة الحقة بين ابناء الوطن الواحد بكل اطيافه وقومياته ومعتقداته الدينية والسياسية. ولا يخفى ان اقامة المؤتمرات لمؤسسات المجتمع المدني في عموم العراق من شماله والى جنوبه تعد بناءا جديا لجسور التواصل الاجتماعي بين الوسط والجنوب مع مؤسسات الشمال من ابناء شعبنا الكردي شعب العراق الواحد.

نحن ابناء عراق اليوم امام امتحان مصيري يحتم علينا اعادة النظر في كل مفرداتنا بدءا بالتربية المدنية للمواطن والتربية السياسية للناخب واصلاح ذات البين من خلال الاعداد لاقامة مؤتمرات للحكومات المحلية من جميع محافظات جمهورية العراق، من المحافظين والمستويات المختلفة للحكومات المحلية وتأكيدا على التعايش السلمي بين الاقاليم تحت راية العراق الواحد ولا يمكن لاحد ان ينسى الدور الكبير للمنظمة العراقية لتنسيق حقوق الانسان وما تبنته من مشاريع عديدة لضمان الحق الانساني ومنها على سبيل المثال المشاركة لمراقبة الانتخابات في العراق.. ولن تأتي هذه المشاركة اعتباطا ولا تقوم للنشاطات الانسانية قائمة ما لم تكن هناك مساع داعية الى مشاريع وبرامج تفعيل منطق الحوار.. منطق العصر.. حيث حضارة اليوم.

لذا تقع علينا جميعا مسؤولية التوعية الدستورية.. تشجيع المشاركة في الاستفتاء الدستوري.. تشجيع سكان مناطق غرب العراق على المشاركة بل اخذ دورهم الحقيقي في الاستفتاء وبكامل حرياتهم.

من المؤكد ان برنامج الحوار يهدف الى توسيع المساهمة الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني من مجلس المحافظة في رسم السياسية العامة للمدينة والتأثير في الحومة، كما ويهدف الى التثقيف الشعبي وعلى نطاق واسع.

واسهاما منا كمهتمين بشؤون بلدنا العراق وشعبنا العراقي نأمل ان يعم الوعي عموم المجتمع بما في ذلك الوعي الحكومي بمهام مجالس المحافظات اسوة بالعاصمة بغداد. كما ونرجو الامتثال الى "ثقافة الحوار" والتصدي لكل مظاهر الشر والاسهام في كل مظاهر الخير.

ان استبعاد الروح العدائية.. ونبذ العنف يمنح الفرص للتخلي عن التعصب والتطلع الى الانسانية التي نصبو اليها.. وعلينا التعود على سماع الرأي الاخر.. وان نلتفت الى الحقوق والحريات وان نضع لكل شيء ولكل منا حدّه، ونحد من فوضويتنا والمبالغة في تهميش او اعلاء شأن الاخرين.. وان نسعى الى رفض الغلو وكل المغالين المتعصبين المتشددين.

لتتظافر الجهود ولتتوحد لبناء مؤسسات دستورية صحيحة وفق القانون، وكذلك ترسيخ مبادئ حقوق الانسان والحياة الديمقراطية في كافة مفاصل الدولة والمجتمع.. ويكفي اراقة للدم العراقي.

الانتخابات المقبلة... بين النزاهة والمزاجية

رمزي أوراها*

مما لا شك فيه ان الديمقراطية بمفهومها الأساسي تعني حكم الشعب لنفسه دون ان تستأثر طبقة أو جماعة او فرد بهذا الحكم ومن دون أن يصبح كل أفراد الشعب حكاما فيصبحوا بحاجة إلى سلطة سياسية يحكمونها. وبهذا تعتمد الديمقراطية الحديثة على الديمقراطية النيابية أسلوبا لها ونتيجة لذلك تبرز الانتخابات بوصفها الوسيلة الأساسية لتحقيق الديمقراطية النيابية وإسناد السلطة فيها. حيث إن مبدا الانتخاب يجد أساسه في نوع معين من الديمقراطية وهو الديمقراطية التمثيلية أو غير المباشرة وهكذا بدأ الانتخاب يمثل الرابطة الديمقراطية بين الحكام و المحكومين.

إذن فالشعب هو صاحب السلطة لكنه لا يستطيع أن يمارس هذه السلطة بنفسه مباشرة بل يفوض ممارستها لممثلين ينتخبهم وهؤلاء الممثلون حين يمارسون السلطة يمارسونها بأسم الشعب ولمصلحته حيث انتخبهم لفترة مؤقتة. وهذا يعني أن ممارستهم للسلطة ليست مطلقة بل هناك قيدان على سلطتهم قيد داخلي وآخر خارجي. فالأول يتمثل في أن السلطة السياسية في تصرفاتها الداخلية يجب أن تراعي مبادئ العدالة والمساواة والأخلاق واحترام حقوق وحريات أفراد المجتمع كافة بغض النظر عن جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو مكانتهم الاقتصادية. أما القيد الخارجي فيتمثل في احترام مبادئ القانون الدولي العام كاحترام المواثيق والاتفاقيات الدولية وتنفيذ التزاماتها الدولية .

وكما هو معلوم فأن إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية التمثيلية هي وجود برلمان منتخب من قبل الشعب ولمدة معينة فلا يجب الإسراف في إطالتها أو الإسراف في تقصيرها حيث أن إطالتها إضعاف لرقابة الشعب على ممثليه كما أن تقصيرها إضعاف لاستقلال البرلمان. وجدير بالقول أن هناك ترابطا وثيقا بين الديمقراطية والانتخابات أي أن بلدا ما يعتبر ديمقراطيا إذا تم اختيار الحكام فيه عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تؤدي إلى عملية تداول السلطة سلميا وآنذاك تكون الحقوق والحريات فيه مضمونة إلى حد كبير..

ولأن الانتخابات تعتبر الوسيلة السلمية لإسناد السلطة فأنها تستلزم أن تكون دورية ونزيهة وأن تجري في مناخ تسوده التعددية وتحركه منافسة سياسية حقيقية تعتمد على رأي عام قوي ووعي سياسي بأبعاد وأهمية هذه الانتخابات .فالانتخابات ضرورية في كل بلد لانها تعتبر بمثابة دعامة شرعية للحكومة التي تنبثق عنها فشرعية الحكومة ومشروعية سياساتها وبرامجها وكافة ممارساتها تأتي من الرضا والقبول اللذين تحظى شرعية ومشروعية الحكومة بهما أثناء انتخابها.وتعتبر ايضا الوسيلة المثلى لإقامة أية حكومة ديمقراطية. وانها وسيلة فعالة لتعميق نطاق المشاركة الشعبية فهي تعطي الفرصة للناخب لإبداء رأيه والمساهمة في اختيار صانعي القرارات والتأثير في رسم السياسة العامة ومتابعة كيفية صنع القرارات وتنفيذها.

وتعتبر الانتخابات وسيلة هامة لحث المسؤول الحكومي لكي يكون عند مستوى المسؤولية وأن يسعى بشكل جدي لإرضاء ناخبيه والذين يتوقف مستقبله السياسي على تقديرهم لجديته وإخلاصه واستجابته لمطالبهم.وهي تمد جسور الثقة والتفاهم بين الحاكم والمحكوم حيث تفتح قنوات الحوار بين الطرفين قبلها وأثناءها في الوقت الذي يخضع الأول لتقييم الثاني بعدها وهذا ما يتطلب أن تكون الحكومة للشعب وليس الشعب للحكومة.

حيث يتم تداول السلطة سلميا عن طريق الانتخابات ولمدة محددة يخضع فيها الحاكم أو النائب ضمن دائرته الانتخابية لرقابة ناخبيه الأمر الذي يسمح بإجراء تغيير دوري منتظم عليه خلال فترات معقولة وبذلك يكون المحكوم محل تقدير واعتبار أمام الحاكم خصوصا عندما تجري إعادة الدورات الانتخابية.

وتعتبر الانتخابات ايضا الوسيلة الهامة لتشجيع التنافس السلمي بين الجماعات والطوائف وتمنع عليها الدخول في صراعات دموية طالما كان الأساس هو الرجوع إلى صوت الناخب وتوفير الفرص أمام الجميع وفق قواعد اللعبة الانتخابية دون قيود تحرم على البعض المشاركة.ولكن في مقابل ذلك يتطلب من الناخب الذي يحسم العملية لصالح قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان أن يكون على وعي تام وإدراك بأهمية وخطورة المسؤولية على عاتقه بحيث يعبر عن إرادته بشكل صحيح لكي يضع الرجل المناسب في المكان المناسب.هذا من جانب اما من جانب اخر والاكثر اهمية والأكثر صلة بموضوعنا سنتناوله في المستلزمات الضرورية لانجاح الانتخابات القادمة في العراق مما لا شك فيه أن الانتخابات التي جرت في العراق منذ سقوط النظام في مارس 2003 كانت خارج الاطار القانوني والديمقراطي للانتخابات فقد سادت في اجواء غير ديمقراطية ومزاجية وانحرافها الى مسارات غير ديمقراطية وغير نزيهة وبعيدة عن الارادة الحرة والمباشرة لاختيار الممثلين على الرغم من التنظيم الذي حظيت الانتخابات من لدى أطرف دولية مهمة..

ولكون الانتخابات تعد إحدى الوسائل المهمة لضمان حقوق وحريات الأفراد عليه يسعى كل مجتمع إلى تطوير آليات تنفيذها ومن هنا فمن حق المجتمع العراقي أن يتطلع إلى تطوير تجربة الانتخابات من أجل تعميقها لحماية الحقوق والحريات ومن هنا نتساءل ما هي مستلزمات نجاح التجربة القادمة... للإجابة على ذلك نشير إلى النقاط التالية:

1 – بما أن الانتخابات أفضل وسيلة لإسناد السلطة وبحكم الواقع السياسي الراهن للمجتمع العراقي الذي يتميز بالتعددية الحزبية والسياسية الأمر الذي يجعل من ساحة الانتخابات ساحة منافسة سياسية بين هذه الأحزاب والاتجاهات السياسية المتعددة. عليه لابد لمثل هذه التنظيمات أن ترتقي بدورها وبظروف نشاطها السياسي إلى مستوى المسؤولية والوعي الحضاري ومن ثم أن تقبل بنتائج المنافسة السياسية التي تخوضها أثناء الانتخابات والتي لابد وأن تجعل أطرافا معينة فائزة على حساب أطراف أخرى.

وهذا الواقع يجعل الأحزاب العراقية أمام مسؤولية تاريخية في توفير جو ديمقراطي والتحلي بروح الوطنية ونكران الذات ويساهم في إنشاء مناخ سياسي سليم يفرز فيه المراقب بين من يحكم فعلا بحكم زخمه السياسي ومن يبقى في المعارضة بحكم خسارته في الانتخابات.

2 – وهذا يحمل الأحزاب العراقية مسؤولية تاريخية لتربية وتوعية أعضائها وأنصارها على روح الديمقراطية وكيفية تقبل نتائج الانتخابات برحابة صدر تمنعهم من اللجوء إلى الممارسات الاستفزازية والسلوك العدواني وأن ضمان الفوز يكمن في ضمان العمل الجيد والإخلاص ومضاعفة جهود وكسب ثقة الناخبين من خلال ضمان حقوقهم وحرياتهم وهذا لا يتأتى باستخدام العنف ووسائل الإرهاب.

3 – ضرورة إخضاع الانتخابات إلى آليات فنية تضمن حسن سيرها وتوفر تقييمها بشكل إيجابي بعيدا عن المزاجية وفرض النتائج الجاهزة أو إحصاءات خيالية. منها اعتماد أرقام إحصائية صحيحة وواقعية سواء لعدد المشاركين أو لنتائج الأصوات. وكذلك المحافظة على سرية التصويت وفرز النتائج وموضوعيتها بالاعتماد على مصادر موثوقة ولجان نزيهة ومحايدة. وإخضاعها لمراقبة دولية ومراقبة قضائية كلية وصيانتها من مظاهر التأثير بالضغوط أو الانحراف بها إلى مسارات غير ديمقراطية تفقد المواطن إرادته وحريته.

4- ضمان تمثيل الاحزاب والأقليات السياسية والدينية في البرلمان فأن نظام التمثيل النسبي هو النظام الأفضل نظراً لأنه يساعد الأحزاب الصغيرة للحصول على مقاعد في البرلمان وتمثيل مصالحها والدفاع عن حقوق أعضائها وأنصارها والمساهمة في الحياة السياسية. لان الى جانب العرب والاكراد في العراق هناك قوميات اخرى كالكلدان الاشوريين السريان والتركمان وغيرهم اضافة الى وجود طوائف دينية مختلفة كالسنة والشيعة والمسيحية واليزيدية وغيرها من المذاهب الدينية.

5- إن المصلحة العامة تتطلب وجود معارضة في البرلمان ومن مصلحة الحزب الحاكم أن يجد أمامه معارضة قوية تنتقد سياسته وتمنعه من إساءة استعمال السلطة. إذن فالنظام التمثيل النسبي المأخوذ في الانتخابات يهيئ الأرضية لقيام كتلة معارضة في البرلمان.ويتلاءم مع ظاهرة التعددية الحزبية فيعطي المجال للأحزاب الصغيرة للوصول إلى البرلمان وتمثيل مصالحها.ويساهم في تكوين نوع من التوازن السياسي بين الأحزاب الكبيرة لأن ذلك النظام يساعد على وجود طرف ثالث المتمثل في الأحزاب الأخرى الصغيرة في البرلمان..

* بكلوريوس في القانون والسياسة

ايجابيات التواصل بالنقال ومقدار الفرحة برسائله

اسيت يلده (كريزيلدا)

"طير ألوفا دك بابي يذكرني بعيد الميلاد ويذكرني بأحبابي ما يدري أن محبتهم بين عيني وأهدابي... كل عيد السعادة تجيكم والأماني لعايشه فيكم تصبح حقيقة أيامكم سعيدة وسنة خير للجميع" مع سماع صوت لرنات النقال لتنبيه وصول رسالة جديدة لتلك الكلمات النابعة من القلب لا يمكن أن أصف مقدار السعادة التي غمرتني مجرد تسلمي لهذه الرسالة من صديقة، تحس أن الدنيا بخير لأنه هناك شخص يتذكرك ومشتاق أن يعرف أخبارك مع أنني لم أتبادل معها الرسائل منذ مدة مع ذلك حرصت على أن تبعث كلمة مع لمسه خفيفة مع تهنئة بالعيد وتشعرني ببدء صفحة ويوم جديدين معاً. سعادة فاقت كل الحدود وتجاوزت معانيها تلك الكلمات البسيطة خطتها لي بحق كانت أحلى مفاجأة ذلك اليوم والقصد من هذا الموضوع هناك لمسات بسيطة قد تبدو في نظر الإنسان تافهة لكنها تسعد كثيرا ممن حوله كلمة مجاملة بسيطة ،مكالمة هاتفية للاستفسار والاطمئنان هدية بسيطة بطاقة تهنئة في العيد دعوة ألي فنجان قهوة أو رسالة بسيطة لاعتذار عن سوء تفاهم حصل عن دون قصد أو عند لحظة غضب كل هذه الأمور تعد مجاملات رقيقة لا بل من مزايا العلاقات الاجتماعية الودية غير مكلفة لكنها تشعر من يتلقاها بمدى أهميته في نظر الآخر فتنمي في نفسه مشاعر الامتنان والحب والمودة. أمور نحتاجها لنشعر بالدفء الإنساني مع الآخرين فلنفكر في القيام بأي شيء من شأنه إدخال السعادة والفرح ألي قلوب من نحب....! لكن بعض الأحيان أحس بانكماش وأسف روحي لعدم وجود أشخاص عزيزين معي لكن مع ذلك أرجع واقول الحمد لله لأني سمعت صوته هذا حال جميع البشر لكونها أصبحت الوسيلة الوحيدة للتواصل الاجتماعي والأسهل في السنوات الأخيرة عند بعض الناس لانشغالهم بمتطلبات الحياة وسعيهم وراء الرزق. البعض يقول أن التواصل بالتلفونات يؤدي ألى تفكك اجتماعي بل أقول العكس أن عدم الاتصال يؤدي لتفكك اجتماعي ومع التواصل نبني ولا نهدم صلة الرحم والمشاعر بل يجب أن نتعايش مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في نفس الوقت مع متطلبات الضرورة...! لكن إذا كانت الرسالة في يوم العيد أو يوم عادي ومن شخص قريب يبعد عن بيتك بأمتار فهذا مؤلم فهذا أسمة تفكك اجتماعي وتفكر في نفسك لتقول يا صديقي بدل سماع رنات النقال لو سمعت طرقات الباب بيدك لكان هذا أجمل بكثير لقلب الصادق معك قريب من بيتك متصافحين بقبل وتهاني العيد بحرارة فأذن يا صاحبي لا تتردد في تنفيذ الفكرة مهما كانت بسيطة لسوف ترى النتيجة بنفسك.!! وختاما أقول لكل ألاشياء وجهان ايجابي وسلبي طبعا نختار الوجه ألايجابي والأفضل.

الانتخابات بين دائرتي الحق والواجب*

د. نضير الخزرجي

ليست الانتخابات بجديدة على الشعب العراقي، وليست هي وليدة عراق ما بعد 9/ 4/ 2003م، فقد خاض العراقيون الانتخابات قبل ذلك في العهدين الجمهوري والملكي والجزء الأخير من العهد العثماني، وكان الخوف في العهد البائد هو الذي يقود الناس إلى الانتخابات، وأظن أن الأرقام التي كانت تعلن عنها حكومة صدام حسين عن حجم المشاركة هي أقرب للواقع، لان المواطن الذي لا ينتخب كان يخاف درك الحرمان من بطاقة التموين كعقوبة دنيا، وهي كل رأسماله في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة، على إن الانتخابات في العهد الملكي كانت اقرب للممارسة الديمقراطية.

لكن ما يميز العهد الجديد أن العراقي لم يعد أسير النظام السياسي المؤسس عام 1921م على قاعدة الطائفية السياسية، ولا النظام الحزبي الواحد الذي يرى "من ليس معنا فهو ضدنا"، فالعراقي يملك كامل الحرية في انتخاب من يرى فيه الصلاح، فهو يمشي إلى صندوق الإقتراع دون أن يكون خائفا يترقب، ويضع الورقة في الصندوق دون أن يلتفت شمالا ويمينا خشية عيون السلطان!.

وإذا كان الخوف من الحرمان من البطاقة التموينية أو الاعتقال هو ما كان يدفع المواطن الذهاب إلى صناديق الاقتراع، فهل يعني إزالة هذه الأسباب مدعاة للترهل الانتخابي؟

في اعتقادي أن الانتخابات تقع بين مداري الحق والواجب، فهي حق قبل أن تكون واجبا، وهي في الوقت نفسه واجب، لكن الحق مقدم رتبة على الواجب، قد يسقط الواجب ولا يسقط الحق، فالحج بذاته، على سبيل المثال، واجب الأداء، ولكن شريطة توفر الظروف الموضوعية من مال وسلامة طريق وسلامة صحة وغير ذلك، فإذا لم تتوفر الظروف الموضوعية لا يتحقق الواجب ولا يلام المرء، في المقابل فان البطاقة التموينية هي حق من حقوق المواطنين، حق رب العائلة وأفراد أسرته، فإذا ما أعلنت السلطات المسؤولة عن توفر مادة من مواد البطاقة التموينية وهو واجب متعلق برقبة الحكومة تحقيقه، فرب الأسرة يذهب لاستلام حقه، ولا يتنازل عنه، وإن كانت الظروف غير مؤاتية، من برد قارص وحر قاتل وأمطار غزيرة وغير ذلك. وهذا ما ينبغي أن ينظر للانتخابات، فهي حق يجب على الناخب أن يأخذه بأسنانه بوضع الورقة في صندوق الاقتراع حتى وإن كانت الورقة بيضاء، لأن المشاركة هي بحد ذاتها علامة صحة على تفهم الحق وتقبل حدوده ومفاده ومؤداه.

أما بالنسبة إلى المرشح، فان المنافسة ينبغي أن تكون على خدمة المواطن، بخاصة في الانتخابات المحلية التي تنغلق دائرتها على المسائل الخدمية أكثر منها مسائل سياسية، والأخيرة متروك أمرها للانتخابات النيابية العامة التي يلاحظ فيها الوضع السياسي العام الوطني والإقليمي والدولي، ولذلك ينبغي أن يمارس المرشحون أو القوائم الانتخابية العمليات الدعائية بطريقة سليمة دون مزايدة على الولاءات الوطنية والقومية والدينية والمذهبية، لان المنافسة النظيفة والتسابق إلى الخيرات تشبه تماما منافسة العدائين الذين ينطلقون من خط واحد في دوائر متوازية وكل منهم يريد الوصول إلى خط النهاية قبل غيره، والعداء في هذا التسابق المشروع لا يقوم بعرقلة زميله وإلا سقط زميله واخرج هو من حلبة المنافسة مما يسمح للمتأخر بالفوز دون استحقاق رياضي موزون، فإذا مارس المرشحون أو القوائم هذا الفعل المنبوذ، فان الناس ستنصرف عنهم إلى غيرهم مما يضيّع على الناس الصوت الأقرب إلى الحق.

فالمسؤولية في أي انتخابات محلية أو برلمانية في العراق أو في غيره متعلقة برقبة الناخب والمرشح على حد سواء، فإذا ما نظر الناخب إلى الانتخابات كحق من حقوقه المشروعة لازمة الأخذ لضمان سلامة مستقبله وخير أولاده من خلال المشاركة وانتخاب الأصلح، وإذا ما نظر المرشح إلى الانتخابات بوصفها مسؤولية ثقيلة وأمانة في رقبته، فان البلد الذي يملك مثل هكذا ناخب واع وهكذا مرشح مسؤول في ظل حكومة وطنية تقف من كل المرشحين والقوائم الانتخابية على مسافة واحدة، توفر الأمن لإنجاح الانتخابات، فان مثل هذا البلد سيعلو كعبه ويسعد أبناؤه.

* شبكة النبأ المعلوماتية